التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة ضحايا تجميد الترقيات

اللجنة المؤقتة للتنسيق الوطني

التنسيقية الوطنية
للأساتذة والأستاذات
ضحايا تجميد الترقيات

بيان رقم 16

بتاريخ 26 مارس 2022

التنسيقية تخوض إضرابا وطنيا يومي 29/ 30 مارس وتعتزم تنظيم اعتصام إنذاري قابل للتمديد يوم 6 أبريل أمام المصالح المركزية للوزارة تطبيقا لمبدإ "العمل مقابل الأجر"، في حالة لم تسو وضعيات أغلبية المتضررات والمتضررين نهاية شهر مارس، ولم نحصل على مؤشرات طي الملف بحلول شهر أبريل

انسجاما مع خطها النضالي، القائم على حسن النية، والمساهمة في الحل لا العرقلة والتعقيد، وباعتبار التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة ضحايا تجميد الترقيات، قوة اقتراحية ساهمت ولا تزال في حلحلة ملف عمر طويلا بشكل غير مبرر وغير مفهوم، بالرغم من الوعود الرسمية والتعهدات المفترض أن تكون مسؤولة بالنظر إلى مصادرها من داخل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

انطلاقا مما سبق طالبنا بتحمل الوزارة مسؤولية تعهداتها، المتمثلة في طي الملف شهر أبريل المقبل كحد أقصى، لكننا اليوم و بعد قراءة في المؤشرات الرقمية، والإحصاءات الرسمية للنسب الهزيلة والضعيفة للملفات التي سيتم تسويتها نهاية مارس، يتأكد لنا بالملموس استحالة وفاء الوزارة بتعهداتها في المدة الزمنية المتبقية، وهو ما يؤكد أيضا على أن الأخيرة ماضية في تمطيط وتمديد وتسويف المشكل وتأجيله، عوض حله بشكل نهائي.

إن السؤال يظل مطروحا اليوم، إلى متى ستبقى أجور الأساتذة مبتورة، ووضعياتهم غير محينة ؟ هل رجل التعليم مسؤول عن ارتفاع الكلفة المادية لقطاع التربية والتكوين؟ هل أجور نساء ورجال التعليم الهزيلة في الأصل، مستباحة لهذه الدرجة حتى يكون آخر من تسوى وضعياتهم في حين أن زملاء لهم في قطاعات أخرى نالوا ما يستحقون جزاء ترقياتهم؟ ألهذه الدرجة تستكثرون فينا فرحة ترقية مهنية بذلنا فيها زهرة من عمرنا وأفنينا فيها جزءا من حياتنا؟ أسئلة أخرى وغيرها نطرحها على العقلاء في هذا الوطن علهم يجدون إجابة شافية كافية.

- استغرابنا من هذا الارتباك المسجل في التصريحات، الرسمية حول مواعيد صرف المستحقات، حيث أن الشك هو سيد الموقف،إذ أن الرسالة الأخيرة التي وجهها السيد الوزير تتناقض تماما مع تعهد وزارته بطي الملف أبريل المقبل.
- مطالبتنا الدائمة والمتجددة الوزارة الوفاء بتعهداتها وصرف مستحقات الترقيات المتأخرة بشكل غير مبرر، نهاية مارس وبأفق لا يتعدى شهر أبريل.
- دعوتنا المتضررات والمتضررين، إلى تلبية نداء التنسيقية وخوض إضراب وطني يومي 29/ 30 مارس مع تنظيم اعتصام إنذاري قابل للتمديد يوم 6 أبريل أمام المصالح المركزية للوزارة تطبيقا لمبدأ العمل مقابل الأجر، في حالة لم تسو وضعيات أغلبية المتضررين نهاية شهر مارس، ولم نحصل على مؤشرات طي الملف بحلول شهر أبريل .

ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال